E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1996/64
27 February 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

التقرير الختامي عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان المقدم من السيد شونغ - هيون بايك، المقرر الخاص، عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٤/١٩٩٥

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١ - ١٠	٣
أولا-	نبذة مختصرة عن الحالة السياسية	١١ - ٢١	٤
ثانيا-	إعادة بناء مجتمع أفغانستان الذي مزقته الحرب	٢٢ - ٣٦	٧
ثالثا-	الزيارات في أفغانستان	٣٧ - ٧٦	١٠
	ألف- كابول	٣٧ - ٥٦	١٠
	باء- جلال أباد	٥٧ - ٦٠	١٣
	جيم- مزار الشريف	٦١ - ٦٧	١٤
	دال- حيرات	٦٨ - ٧١	١٥
	هاء- قندهار	٧٢ - ٧٦	١٦

المحتويات (تابع)

		الفقـــرات	الصفحة
رابعا-	باكستان	٧٧ - ٨٥	١٧
ألف-	اسلام أباد	٧٧ - ٧٩	١٧
باء-	بشاور	٨٠ - ٨٥	١٧
خامسا-	النتائج والتوصيات	٨٦ - ١٢٠	١٨
ألف-	الأسباب الخاصة للقلق	٨٦ - ٨٩	١٨
باء-	النتائج	٩٠ - ١٠٤	١٩
جيم-	التوصيات	١٠٥ - ١٢٠	٢١

مقدمة

١- عين رئيس لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٨٤ مقررا خاصا في بادئ الأمر، لكي يدرس حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، وذلك بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في قراره ٣٧/١٩٨٤ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤. ومنذ ذلك التاريخ، ظلت اللجنة تجدد ولايته بصفة منتظمة في قرارات أيدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، طـُلب فيها إلى المقرر الخاص أن يقدم تقارير بهذا الشأن إلى اللجنة والى الجمعية العامة. وترد التقارير الأولى في الوثائق E/CN.4/1985/21، وE/CN.4/1986/24، وE/CN.4/1988/25، وE/CN.4/1989/24، وE/CN.4/1990/25، وE/CN.4/1991/31، وE/CN.4/1992/33، وE/CN.4/1993/42، وE/CN.4/1994/53، وE/CN.4/1995/64، وترد الأخيرة في ملاحق الوثائق A/40/843، وA/41/778، وA/42/667 وCorr.1، وA/43/742، وA/44/669، وA/45/664، وA/46/606، وA/47/656، وA/48/584 وA/49/650، وA/50/567.

٢- وقررت لجنة حقوق الإنسان، في دورتها الحادية والخمسين، بقرارها ٧٤/١٩٩٥ المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٥، أن تمدد ولاية المقرر الخاص لمدة سنة واحدة، وهو تمديد أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٨٥/١٩٩٥ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥.

٣- وبعد أن نظرت الجمعية العامة، في دورتها الخمسين، في التقرير الذي قدمه اليها المقرر الخاص، قررت بموجب قرارها ١٢٨/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أن تبقي حالة حقوق الإنسان في أفغانستان قيد النظر، خلال دورتها الحادية والخمسين، وذلك في ضوء العناصر الإضافية التي توفرها لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤- وبعد أن جددت لجنة حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص في دورتها الحادية والخمسين، ووفقا للممارسة المعمول بها في الماضي، قام المقرر الخاص الذي عـُين حديثا بزيارة المنطقة في آب/أغسطس ١٩٩٥ بغية الحصول على فكرة أولية عنها، فزار باكستان في ٢٥ و٣٠ و٣١ آب/أغسطس ١٩٩٥ وأفغانستان في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٥. ثم قام بزيارة ثانية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ تضمنت بعض المناطق التي لم يتمكن من زيارتها من قبل. وزار أفغانستان من ١٨ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وباكستان من ١٥ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ ثم في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

٥- وإزاء ما سلف، يتشرف المقرر الخاص بتقديم هذا التقرير إلى لجنة حقوق الإنسان، بعد استكماله بصيغته النهائية في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، امتثالا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٤/١٩٩٥. ويعتمد هذا التقرير على تقريره الموجز المؤقت الذي قدمه إلى الجمعية العامة وعلى المعلومات التي حصل عليها أثناء زيارته الثانية للمنطقة.

٦- وقد عـُين السيد تشونغ - هيون بايك، المقرر الخاص الجديد المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وفي أعقاب زيارة أداها إلى جنيف في أيار/مايو ١٩٩٥ لحضور الاجتماع السنوي للمقررين الخاصين، شرع في التعرف على الحالة في أفغانستان وكانت مهمته الأولى في أفغانستان وجيزة. وتوخى في هذه الزيارة أن يزور أغلبية أجزاء أفغانستان، أي المنطقة التي يديرها الرئيس برهان الدين رباني بما في ذلك كابول وحيرات. وكان يتوقع أيضا أن يزور مزار الشريف، في المنطقة الشمالية التي يسيطر عليها الجنرال دوستم، وقندهار في المنطقة الجنوبية التي تسيطر عليها مليشيا طالبان. غير أن

اندلاع الأعمال العدوانية التي أفادت المعلومات بشروع الطالبان في إثارتها قد حال دون زيارة حيرات وقندهار. وأثناء فترة وجود المقرر الخاص في المنطقة المجاورة، تلقى تقارير تفيد بحدوث قصف بالقنابل ومعارك في الجزئين الجنوبي والغربي من أفغانستان.

٧- وبالرغم من زيارة المقرر الخاص لكابول وجلال أباد ومزار الشريف وفقا للمواعيد المقررة، فإنه لم يتمكن، بالنظر إلى ما سبق ذكره، من التعرف على الحالة السائدة في الجزء الجنوبي الغربي وبعض الأجزاء في وسط أفغانستان، فقام، لتدارك الموقف، بزيارة ثانية للمنطقة من ١٥ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وتمكن بهذه المناسبة من زيارة كابول مرة أخرى، ثم توجه بعد ذلك إلى حيرات وقندهار.

٨- ويود المقرر الخاص أن يعرب عن خالص تقديره لحكومتي أفغانستان وباكستان لتعاونهما الكامل معه أثناء اضطلاعه بمهمته. كما يود أن يتقدم بالشكر إلى السلطات المحلية في محافظتي جلال أباد ومزار الشريف وإلى مجلس الشورى في قندهار للمساعدة القيمة التي لقيها عندما زار هذه المناطق.

٩- ويود المقرر الخاص أن يعرب عن شكره لمكتب الأمين العام في أفغانستان وباكستان ولمكتب الأمم المتحدة لتنسيق برامج المساعدة الإنسانية لأفغانستان على الدعم اللوجستي الفعال للغاية الذي لقيه، لا سيما وقد تعين تغيير الخطط في غضون مهلة وجيزة جدا بعد تلقي أخبار نشوب المعارك من جديد.

١٠- ويود المقرر الخاص أيضا أن يتوجه بالشكر إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المساعدة الكريمة التي قدماها له ميدانيا.

أولاً - نبذة مختصرة عن الحالة السياسية

١١- استؤنفت مرة أخرى، بالنيابة عن الأمين العام، جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة للمساعدة في التوصل إلى اتفاق للسلام. وعقد السفير محمود المستيري، رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، اجتماعات أخرى مع الرئيس رباني في بداية كانون الثاني/يناير. وتواصلت المناقشات وعقدت اجتماعات مع القادة الأفغان البارزين بغية التوصل إلى حل تفاوضي للأزمة في البلد. ومن بين الشخصيات التي أجرت البعثة الخاصة محادثات معها، السيد دوغلاس هيرد، وزير الخارجية البريطاني، والجنرال دوستم، والسيد اسماعيل خان، محافظ حيرات وممثلي الطالبان. وواصلت البعثة الخاصة إجراء المحادثات مع الشخصيات الأفغانية البارزة في بشاور، باكستان. ونتيجة للمشاورات المكثفة التي عقدت مع جميع الأطراف السياسية بشأن جهود السلام، والمناقشات التي جرت مع الممثلين الأجانب، أعلنت البعثة الخاصة أنه بموجب اتفاق تم مع جميع الأطراف المعنية، من المتوقع أن تجتمع، قبل ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٥، آلية ذات قاعدة واسعة النطاق من أجل نقل السلطة. وسيلي ذلك إعلان وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وواصلت اللجنة الخاصة جهودها في كابول للتفاوض مع مختلف الأطراف السياسية في أفغانستان، بما في ذلك الطالبان بشأن تحقيق نقل سلمي للسلطة، واستمرت المناقشة أثناء آذار/مارس ١٩٩٥. وفي ٢٠ آذار/مارس أكد الاستاذ عبد الستار سيرات، إلى جانب السيد سلطان محمد غازي والسيد عبد الأحمد كارزاي، بالنيابة عن بعثة الأمم المتحدة الخاصة من جديد، الإعلان الذي صدر من قبل في كابول، في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣. وقدم الإعلان موجزا للاستنتاجات والاتفاقات التي تم التوصل اليها وتضمن ما يلي:

(أ) إنشاء لجنة تتألف من ضباط وقادة عسكريين أفغان من ذوي الخبرة تتولى مسؤولية إنشاء قوة أمن وطنية؛

(ب) وتم التوصل أيضا إلى اتفاق بشأن تكون مجلس أو آلية على الصعيد الوطني تتألف من ممثلين اثنين عن كل محافظة في أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، تُعين الأمم المتحدة في هذه اللجنة، بالتشاور مع الأطراف المعنية، ١٥ إلى ٢٠ شخصية مستقلة من داخل أفغانستان وخارجه. ولتحقيق هذا الغرض اعتمد الإجراء التالي: يتعين أن تكوّن كل محافظة مجلسا مؤلفا من علماء في الدين، وزعماء قبائل، ومجاهدين سابقين، وشخصيات سياسية وإدارية ذات خبرة ممن كانوا يقيمون في تلك المحافظة. ويتولى هذا المجلس مسؤولية اختيار الممثلين اللازمين للمجلس الوطني أو للآلية الوطنية. ويشترط فيهما أن يتحليا بالمعايير التالية: أن يكونا من الأفغان المسلمين الذين كانوا من المقيمين في تلك المحافظة، ويتجاوز سنهما ٢٥ عاما ولا تكون لهما سوابق جنائية. وسيقدم الممثلون المحليون الذين يُنتخبون بهذه الطريقة إلى بعثة الأمم المتحدة الخاصة والفريق العامل الأفغاني التابع لها إما مباشرة أو عن طريق موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان.

١٢- وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، أجرى سردار عبد الوالي خان، المبعوث الخاص لملك أفغانستان السابق زاهر شاه مناقشات في إسلام أباد مع شخصيات أفغانية يتضمنون ممثلين لمختلف القبائل الأفغانية وممثلين لحكومة باكستان. وأفيد أن السردار رأى أن من شأن إنشاء لويا جرغا (جمعية كبرى) أن يكون الحل الوحيد بالنسبة إلى أفغانستان وأن الملك السابق سيوافق على الاضطلاع بدوره في إحلال السلام في البلد.

١٣- وفي ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، وصل السفير محمود المستيري، رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى إسلام أباد لاستئناف جهوده من أجل إيجاد تسوية سلمية في أفغانستان. وسافر أولا إلى جلال أباد حيث عقد مشاورات مع المحافظ الحاج عبد القادر وأعضاء مجلس التنسيق الأعلى. ومن هناك توجه إلى كابول حيث عقد أثناء إقامة دامت ثلاثة أيام مناقشة مع الرئيس رباني والقائد أحمد شاه مسعود وشخصيات أفغانية أخرى. ثم توجه إلى قندهار حيث التقى بمجلس شورى الطالبان (المجلس المحلي). وسافر أيضا إلى حيرات لإجراء محادثات مع المحافظ اسماعيل خان ثم إلى مزار الشريف لإجراء مناقشات مع الجنرال دوستم. وأخيرا عاد إلى باراشينار، وهي مدينة تقع على حدود محافظة واقعة على الحدود الشمالية الغربية لباكستان، لعقد اجتماع مع السيد قلب الدين حكمتيار، زعيم الحزب الإسلامي لأفغانستان. واختتم زيارته بإجراء مناقشات مع السيدة بنازير بوتو، رئيسة وزراء باكستان. ثم التقى بالأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لإجراء مزيد من المشاورات. ومما شجع السفير المستيري المناقشات الإيجابية والمفيدة التي أجراها مع مختلف القادة الأفغان ورغبة الشعب الأفغاني الشديدة في إحلال السلام.

١٤- وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، استأنف رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان جهوده لإحلال السلام. وهناك الآن بدلاً من الأحزاب السياسية التسعة التي وجدت لمقاومة الحكومة الموالية للسوفيات ثلاث مجموعات هي الطالبان، والقوات الخاضعة للجنرال دوستم ومؤيديه في مجلس التنسيق الأعلى، والقوات الحكومية للرئيس رباني.

١٥- وبناء على تعليمات من الأمين العام، حاول رئيس البعثة، كما ذُكر أعلاه، التوصل إلى اتفاق بين الفصائل الرئيسية المتحاربة لوقف اطلاق النار مؤقتاً والدخول في مفاوضات لنقل السلطة إلى محفل أو آلية تمثل الأطراف المتحاربة وآخرين، مع إمكانية الإشراف على نقل السلطة من جانب مراقبين دوليين. وكان من المأمول فيه أن يتسع نطاق وقف اطلاق النار بعد إنشاء المحفل أو الآلية إلى جميع أنحاء البلد وأن يدوم طويلاً لتيسير إنشاء حكومة مؤقتة لمعالجة القضايا المختلفة مثل الأمن، وإنشاء قوة محايدة، ونزع السلاح من كابول.

١٦- ولتحقيق ما سلف، أجرى رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة لقاءات مع الرئيس رباني، والقائد أحمد شاه مسعود، والجنرال رشيد دوستم، ومجلس شورى الطالبان، والسيد قلب الدين حكمتيار، والحاكم الحاج غنادير، وبير سعيد أحمد غايلاني، وآية عاصف محسني، وشخصيات أفغانية أخرى، والمنظمات المعنية.

١٧- ورغم إعراب الرئيس رباني عن رغبته في الموافقة على وقف اطلاق النار بلا قيد ولا شرط في جميع أنحاء البلد، أصر المعارضون، الجنرال دوستم وخاصة الطالبان، على تنازله عن السلطة قبل موافقتهم على وقف اطلاق النار وبدء المفاوضات. ولم توافق الأطراف على التسوية التي عُرضت ببدء المفاوضات ووقف اطلاق النار ونقل السلطة في نفس الوقت.

١٨- وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أعلن الرئيس رباني صراحة رغبته في نقل السلطة إلى أحد الأفراد أو إحدى اللجان واقترح إجراء مناقشات بين الأطراف المتحاربة أو شخصيات محايدة بوساطة الأمم المتحدة لإنشاء آلية مناسبة وتحديد تاريخ مناسب لنقل السلطة، شريطة وقف جميع الأعمال العدوانية وجميع أشكال التدخل الأجنبي. وقدم الرئيس رباني قائمة مقترحة بأسماء بعض الأشخاص الذين يمثلون جميع المقاطعات في أفغانستان والذين يتوسم فيهم التوازن الاقليمي والعرقي والديني والسياسي. وعُرضت هذه القائمة على الجنرال دوستم، ومجلس التنسيق الأعلى، والطالبان، ومجلس شورى المنطقة الشرقية. وأضاف الجنرال دوستم عشرة أسماء إلى القائمة كما أُضيفت أسماء أخرى بناء على طلب طائفة الشيعة في أفغانستان. ولم يرد رد من الطالبان حتى الآن. وقبل مناقشة الأسماء التي أُضيفت إلى قائمة السيد رباني، نشب القتال مرة أخرى في كابول والمناطق المحيطة بها، واستدعى الأمين العام رئيس البعثة، ولا يزال القصف الجوي وبالقذائف مستمراً حتى الآن بين الطالبان والقوات الحكومية في كابول والمناطق المحيطة بها. وعندما اقترح السيد رباني وقف اطلاق النار بمناسبة شهر رمضان، رفض الطالبان والجنرال دوستم هذا الطلب.

١٩- وبينما كانت تتخذ هذه المبادرات، استمر القتال المتقطع بين الفصائل. بيد أنه يبدو أن القتال بين الفصائل كان متركزا فقط في بعض المناطق التي تتاخم الأقاليم الواقعة تحت سيطرة مختلف القادة، بما في ذلك المنطقة التي تسيطر عليها سلطات كابول. ووفقا للمعلومات الواردة بصفة خاصة من المنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق الريفية، فإن السلام يسود أغلبية أنحاء أفغانستان.

سوء حالة السكان المدنيين في كابول

٢٠- أُصيب المقرر الخاص بالجزع لحالة السكان المدنيين التي تبعث على اليأس في كابول. فمما لا شك فيه أن استئناف الحرب الأهلية قد أثر على مناطق كثيرة في أفغانستان ولكن لم تتعرض أي منطقة للقصف والدمار بقدر ما تعرضت لهما كابول. ولا يزال السكان المدنيون لهذه المدينة يتعرضون لأعمال عدوانية متكررة وشبه متصلة، وانتهت للأسف الهدنة القصيرة التي وجدت بين آذار/مارس وآب/أغسطس ١٩٩٥. وفي الوقت الحالي، أغلق أطراف النزاع منافذ السلع الأساسية اللازمة لمعيشة السكان المدنيين في كابول تماماً، وأصبح سكان كابول رهائن للتطلعات السياسية للفصائل المتحاربة. واستنفدت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ اللوازم الأساسية من الأدوية والوقود والأغذية، ولم يستأنف الامداد بهذه اللوازم إلا مؤخراً بعد نداءات متكررة على المستوى الدولي وضغوط مكثفة على الأطراف المعنية. فاستأنفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عملية الاغاثة الجوية في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٦، واستأنفت القوافل التجارية رحلاتها في ١ شباط/فبراير ١٩٩٦ بعد قيام سلطات كابول بتطهير طريق ميدان شهر من الألغام والنبائط المتفجرة لإمكان الانتقال من غازي إلى قندهار، غير أنه يشترط لذلك الحصول على إذن من الطالبان. وأدى ذلك إلى انخفاض أسعار الأغذية انخفاضاً طفيفاً، ولكنها لا تزال قريبة من ضعف المستويات التي كانت سائدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٢١- ولا تزال المساعدة الإنسانية الطارئة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة المختلفة والمنظمات غير الحكومية مستمرة. ويحتاج السكان المدنيون إلى مزيد من الدعم والمساعدة، لا سيما نظراً لظروف هذا الشتاء القارس الاستثنائية (تصل درجة الحرارة ليلاً في أحيان كثيرة إلى ٢٠ درجة مئوية تحت الصفر) ونظراً للانخفاض في قيمة العملة (التي وصلت إلى ٢٠٠ ٩ أفغاني للدولار الواحد).

ثانياً - إعادة بناء مجتمع أفغانستان الذي مزقته الحرب

٢٢- لقد وجدت أفغانستان نفسها في مواجهة حالة من الصراع والمنازعات لأكثر من ١٦ عاما. ومنذ أن بدأت المنازعات، هجر ما يقرب من نصف عدد سكان البلد منازلهم طلبا للسلامة إما بعبور الحدود إلى الجارتين باكستان وجمهورية إيران الإسلامية أو بالانتقال إلى جزء آخر من أفغانستان. ويقدر أن أكثر من مليون شخص قد قتلوا في أفغانستان قبل انسحاب القوات السوفياتية وتغيير الحكومة في نيسان/أبريل ١٩٩٢. ويعتقد أن أكثر من ٠٠٠ ٢٥ شخص قد قتلوا في كابول منذ نيسان/أبريل ١٩٩٢، نتيجة للحرب الأهلية الدائرة بين مجموعات المجاهدين المسلحة التي تنتمي لمختلف الأحزاب والجماعات السياسية.

٢٣- ورغم أن جزءا كبيرا من أفغانستان يتمتع بالسلم، وأن البلد يسودها استقرار نسبي لم يشهده لعدة سنوات، فإن شعب أفغانستان الذي يتجاوز ١٦ مليون نسمة يكافحون من أجل البقاء. وتتوجه الجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية نحو تعزيز عملية السلم والاستقرار بتوفير بديل للنزاع عن طريق تنفيذ خطط وحوافز الإنعاش والتعمير على مستوى المحافظات دون انتظار للحل الدائم.

٢٤- ومما لا شك فيه أن هذه المهمة مهولة لأن الحالة من حيث احتياجات البلد خطيرة. فأفغانستان، وفقا لدليل التنمية البشرية، هي الثالثة بين أفقر بلدان العالم. ولا يحصل على المياه النقية والمرافق الصحية والرعاية الصحية والتعليم سوى أقلية ضئيلة من الأفغانيين. وأكثر من ثلث الرضع الأفغانيين لا يبقون على

قيد الحياة بعد سن الخامسة. وفي أفغانستان ثاني أعلى معدل لوفيات الرضع في العالم إذ يصل إلى ١٦٤ وفاة في كل ٠٠٠ ١ ولادة حية.

٢٥- أما أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فهي ذات أهمية بالنسبة للتمويل، وتنسيق الإنعاش والتنمية. وكانت "خطة عمل الإنعاش الفوري" التي ظهرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، نتيجة لجهود مشتركة بذلها ممثلو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ومجتمع المنظمات غير الحكومية. وتعتبر هذه الخطة البيان الشامل الوحيد والمتفق عليه بصورة مشتركة لأولويات الإنعاش الشامل للبلد والشامل للقطاعات. وتتصل البرامج الرئيسية الخمسة التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا بالصحة الحيوانية، وإعادة تأهيل المعوقين، وإصلاح هياكل الري ومراقبة الفيضانات، وبرامج الإصلاح الحضري، وبرامج إنتاج المحاصيل وتحسينها.

٢٦- أما تنسيق تقديم المعونة الإنسانية إلى أفغانستان فيقوم به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة لأفغانستان وتضم هذه المساعدة العودة الطوعية إلى الوطن، وتوفير المأوى في حالة الطوارئ، والإمداد بالمياه، وتقديم المعونة الغذائية، والمرافق الصحية، والرعاية الصحية، وإزالة الألغام. وأفغانستان هي البلد الأشد كثافة بالألغام في العالم. ويقدر أن في هذا البلد ١٠ في المائة من الـ ١٠٠ مليون لغم الموضوعة في ٦٤ بلدا في العالم. لذلك فإن برنامج إزالة الألغام ذو أهمية بالغة بالنسبة لشعب أفغانستان. وفي أحدث نداء موحد مشترك بين الوكالات من أجل تقديم مساعدة إنسانية طارئة لأفغانستان، يقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة لأفغانستان أن إزالة الألغام في المناطق المتبقية ذات الأولوية في البلد سيستغرق أربع سنوات أخرى حسب معدل التنفيذ المخطط له. وقد تمت إزالة الألغام في أكثر من ١٠ كيلومترات مربعة في المناطق ذات الأولوية في ١٦ محافظة في فترة الستة أشهر السابقة. ومنذ بدء هذا البرنامج في عام ١٩٨٩، تمت إزالة الألغام في ٤٥,١ من الكيلومترات المربعة كما تم مسح أكثر من ٩ كيلومترات مربعة في ١٣ محافظة. وتم توفير تدريب في مجال إزالة الألغام لـ١ ٤٥٧ طالبا.

٢٧- واستمرت، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، العودة الطوعية إلى الوطن، لا سيما إلى المناطق غير المتأثرة بالحرب الأهلية. وقد قدرت اللجنة الثلاثية المعنية بالإعادة إلى الوطن أنه سيعود إلى أفغانستان في بحر هذه السنة ٠٠٠ ٥٠٠ شخص من جمهورية إيران الإسلامية و٠٠٠ ٢٠٠ شخص من باكستان.

٢٨- وأدى مناخ السلام الذي كان سائداً في أفغانستان بعد آذار/مارس ١٩٩٥ إلى عودة اللاجئين إلى الوطن. وبناء على المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص، بدأ اللاجئون عندئذ في العودة إلى كابول ومناطق أخرى من أفغانستان.

٢٩- بيد أنه بدأت الأعمال العدوانية مرة أخرى في آب/أغسطس ١٩٩٥ بقيام حركة الطالبان بعمليات قتالية مختلفة ابتداء من حيرات وفي اتجاه الشرق إلى أن وصلت إلى كابول تقريباً، ولكنها اضطرت بعد ذلك إلى الانسحاب منها. وتفيد التقارير بسيطرة الطالبان على أجزاء كبيرة من البلد حالياً.

٣٠- وتسبب استئناف الأعمال العدوانية ضد مدينة كابول واستمرار قصفها بالقنابل والقذائف، لا سيما في الجزء الجنوبي منها، إلى مغادرة السكان لها مرة أخرى (بما في ذلك اللاجئين السابقين) والتماسهم اللجوء في أماكن أخرى من المدينة أو البلد أو في أماكن أخرى من العالم. وأصبح من المتعذر على السكان الموجودين خارج البلد أصلاً العودة إليه بسبب عدم الآمان وعدم الاستقرار السائدين فيه.

٣١- وبناء على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ مجموع اللاجئين الأفغان الذين عادوا إلى أفغانستان في عام ١٩٩٥ بناء على برنامج العودة إلى الوطن ٠٠٠ ٧٧ لاجئ من باكستان و٠٠٠ ٩٢ لاجئ من جمهورية ايران اسلامية، وبلغ عدد العائدين من تلقاء أنفسهم ٠٠٠ ٧٦ لاجئ من باكستان و٠٠٠ ١٤٦ لاجئ من ايران، وبذلك يكون المجموع الكلي للعائدين في عام ١٩٩٥ ٠٠٠ ٣٩١ لاجئ.

٣٢- وقد وفر برنامج الأغذية العالمي معونة غذائية، واستفاد ما يقدر بمليوني نسمة في أفغانستان من مختلف المشاريع، ومنها أنشطة "الغذاء لقاء العمل". وخلال عام ١٩٩٥، سيتم بالتدريج نزع برنامج الرعاية والصيانة من مخيمات اللاجئين في باكستان من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للمساعدة الطارئة داخل أفغانستان.

٣٣- إن مياه الشرب المأمونة متوافرة لأقل من أسرة واحدة من كل ثماني أسر في المدن الكبرى. وتعتمد غالبية السكان الأفغانيين على النظم التقليدية للمياه والمرافق الصحية، لذلك فهم معرضون للأخطار الصحية المتأتية من المياه الضحلة التي يصيبها التلوث بفعل النفايات المتراكمة. وتخطط منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لمواصلة برنامجهما المصمم لتحسين إمدادات المياه عن طريق تركيب مضخات يدوية في الآبار المشاعة ومعالجة الآبار الضحلة بالكلور. وتحقيق تحسن في هذا الصدد ستكون له نتيجة مباشرة في معدل وفيات الرضع نظرا لأن ٤٢ في المائة من جميع وفيات الأطفال دون سن الخامسة ترجع إلى الإسهال وفقدان سوائل الجسم.

٣٤- إن معظم الجرحى البالغ عددهم ٠٠٠ ٧٠ الذين جرت معالجتهم في مستشفيات كابول وجلال أباد ومزار الشريف في عام ١٩٩٤ كانوا من النساء والأطفال. ونفذت منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع اليونيسيف برنامجا مكثفا للتلقيح وبرامج أخرى لمعالجة سوء التغذية، وتوفير الإمدادات الطبية، وإنشاء المستوصفات، كما نفذت برامج تعليمية وتدريبية للمرأة.

٣٥- أما مجموع تكلفة برامج الأمم المتحدة للمعونة الإنسانية الطارئة المبينة أعلاه فقد بلغت ١٢٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عن الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر كان المبلغ المتاح ٩٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي أن هناك عجزا يبلغ ٢٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٣٦- ولا زالت برامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية مستمرة، إلى جانب برامج عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الناشطة في قطاعات مثل تربية الحيوانات الداجنة والتعليم والرعاية الصحية والمرافق الصحية. وتنفذ هذه الأنشطة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على السواء. وفي المناطق المعرضة للأعمال الحربية بين الفصائل فضلا عن مناطق البلد الخالية من الصراع.

ثالثاً - الزيارات في أفغانستان

ألف - كابول

٣٧- في الزيارة الأولى التي وقعت في آب/أغسطس ١٩٩٥، قام نائب وزير الخارجية، السيد غفور زاي، باستقبال المقرر الخاص وجرى تبادل مفيد جدا للآراء. وقد تم طرح وبحث العديد من المسائل. ونتيجة لذلك، أعطيت إلى المقرر الخاص قائمة بحوالي ٣٠٠ أسير من أسرى الحرب الذين أطلق سراحهم مؤخرا. وكان من بين الأسرى الذين أطلق سراحهم ٢٣ أجنبيا، و٣٢ من أعضاء الحزب الإسلامي، و٢١ عضوا من حزب الوحدة، و٩٤ من مؤيدي الجنرال دستم، و١٤٥ عنصرا من طالبان.

٣٨- وقد أعرب السيد غفور زاي عن التزام قوي بجميع اتفاقيات حقوق الإنسان التي تكون أفغانستان طرفا فيها ودعا المقرر الخاص إلى التمتع بالحرية في السفر في أي مكان والاجتماع مع أي شخص يرغب في مقابلته. وذكر أن السلطات في كابول تعلق أهمية كبيرة على أعمال وآراء لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وقال إن هدفها هو السعي إلى تحسين الحالة في أفغانستان. غير أن ١٦ عاما من الحرب قد عقدت عملية التحسين. وحث المقرر الخاص على التحقيق في الأسباب الجذرية لانتهاك حقوق الإنسان مع تذكر أن هناك تسعة أحزاب مختلفة في البلد لها آراء متضاربة. ولكي تتعاون حكومته بشكل مجد، من الضروري أن يتم تحديد طرق التحسين بدءا بتحسين الحالة السياسية. وقال إن إرادة الشعب هي في المقام الأول، وأعرب عن أمله في أن يتم إنشاء لويا جيرغا (الجمعية الوطنية الكبرى) في غضون سنة واحدة، وأن يتم اعتماد دستور من قبل الشعب. ثم طالب بتوسط الأمم المتحدة في إنشاء آلية لتنفيذ إرادة الشعب. وأشار نائب الوزير إلى حالة المرأة في ظل التقاليد الإسلامية، فذكر أن الحجاب مقبول عادة. غير أنه ذكر أن هناك ٢٨٣ امرأة من كبار الضباط في الجيش، و١٨ دبلوماسية في السلك الخارجي، وفضلا عن ذلك، هناك إمرأتان تعملان في قيادة طائرات الهليكوبتر. وأشار إلى حقوق الأقليات، فقال إنه طرأ تحسن واضح وإن كثيرا من الذين هربوا يرجعون ويستطيعون استعادة ممتلكاتهم المصادرة.

٣٩- وذكر المقرر الخاص أن أفغانستان تحتل مركزا هاما في منطقة آسيا الوسطى. بيد أنه لا يمكن لأية اختلافات سياسية أن تسوى داخليا إلا على يد الشعب الأفغاني نفسه. ولم يعرب المقرر الخاص عن قلقه سوى بشأن حالة الشعب الأفغاني. وقال إن ما يشغل باله هو تعرض هذا الشعب لأي انتهاك لحقوقه الانسانية. وأدرك أن انتهاكات حقوق الإنسان لشعب أفغانستان ناجمة عن عوامل خارجية. بيد أنه لا يمكن قبول أو تبرير قصف المدنيين مهما كانت الأسباب. وكرر نائب الوزير التأكيد على أن إعادة تعمير أفغانستان ستكون كفاحا مريرا.

٤٠- وقال المقرر الخاص إن النساء والأطفال هم أولى الضحايا في حالات الحرب وأعرب عن أمله في أن يساعد المجتمع الدولي الشعب الأفغاني في جهوده الرامية إلى إعادة بناء بلده.

٤١- وأجرى المقرر الخاص خلال زيارته الثانية تبادلاً للآراء مع وزير الخارجية وكذلك مع مسؤولين آخرين منهم وزير الإعادة إلى الوطن.

٤٢- وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، اجتمع المقرر الخاص مع الفريق سهيلة، والعقيد راضية في المستشفى العسكري في كابول. وفي مجرى المناقشات قالت الفريق سهيلة إنها لا تواجه اطلاقاً أية صعوبات في أداء عملهـــا وإنها تشـــرف على ما يزيد على ٠٠٠ ١ من الرجال. وأبلغت المقرر الخاص أنه يوجد ثمة ٩٠ امرأة تعملن في المستشفى من بين قوة عمل تناهز ٤٠٠ شخص. كما أن العديد من النساء هن عميدات في كليات مختلفة في جامعة كابول. وأن خمس عشرة إمرأة تخرجن هذا العام من كلية الطب التابعة للمستشفى العسكري وأن نصف الطلاب على الأقل من الإناث. وذكرت أن انقطاع الإناث عن التعليم كان بسبب القصف العنيف الذي تعرضت اليه كابول مما تسبب في إغلاق جميع المدارس والجامعات. بيد أنه أعيد فتح المدارس والجامعات نظرا لحالة السلم والهدوء التي سادت هذا العام. وقالت إن هناك مدارس منفصلة للذكور وللإناث ولكن التعليم مشترك على المستوى الجامعي. وأنه أصبح بإمكان المرأة أن تحصل من جديد على عمل كما أعيد فتح رياض الأطفال في كابول. وتتوافر في المستشفى العسكري روضة لأطفال جميع الموظفين، وتوفر الرعاية والغذاء لأطفال جميع الموظفين مجانا.

٤٣- ووصفت كذلك التسهيلات التي تتوفر للممرضات المتدربات في معهد التمريض الخاص الملحق بالمستشفى وهو مستشفى تعليمي. وأكدت على أهمية إنهاء الحرب وقالت إن الأولوية الرئيسية هي تحقيق السلم الذي لا يمكن بدونه تحقيق أي تقدم.

٤٤- واجتمع المقرر الخاص مع أعضاء وزارة العدل والادارات القانونية الأخرى الذين قدموا له توضيحات تتعلق بهياكل صنع السياسات والهياكل القانونية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أحاطوا المقرر الخاص علما بمختلف البرامج والأساليب التي وضعت لمعالجة حقوق الملكية للاجئين العائدين، والحوافز القانونية التي تشجع اللاجئين على العودة بما في ذلك تخفيض الضرائب والمحاولات الأخرى لمساعدة الأشخاص الذين لهم مشاريع تجارية في الخارج وذلك من أجل تشجيع اللاجئين على العودة. وقد صدر مرسوم خاص ينظم استرداد اللاجئين العائدين لممتلكاتهم.

٤٥- واجتمع المقرر الخاص في وقت لاحق مع الموظفين المسؤولين عن عمليات الإعادة إلى الوطن في وزارة الإعادة إلى الوطن. وأوضحوا الدور الذي يضطلعون به وكيفية تنسيق الجهود لمعالجة مشاكل اللاجئين من خلال اللجنتين الثلاثيتين المنشأتين مع جمهورية إيران الإسلامية وباكستان. وتجتمع اللجنتان بالتناوب في البلدان الثلاثة وأن الاجتماع الأخير عقد في تموز/يوليه ١٩٩٥ في باكستان. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل في جمهورية إيران الإسلامية في أيلول/سبتمبر. وأحيط المقرر الخاص علما أيضا بالصعوبات التي يعانيها المسؤولون فيما يتعلق بإعادة اللاجئين من الجمهورية الإسلامية.

٤٦- وتبادل المقرر الخاص أيضا الآراء مع النائب العام السيد محمد قاسم وخمسة موظفين آخرين وأجرى معهم مناقشات. وأبلغوا المقرر الخاص أن أفغانستان هي دولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية. وناقش معهم المسائل التالية: مسألة سريان القوانين في الظروف المختلفة، ونظام المحاكم والاستئناف والمعاهدات الدولية الملزمة لأفغانستان، ومسألة الحقوق القانونية للاجئين والمتعلقة بالممتلكات والمشاريع التجارية التي يملكونها في البلدان المضيفة قبل عودتهم، وتحسين حماية النساء والأطفال. ولما أثار المقرر الخاص مسألة احتمال وجود شكاوى تتعلق بانعدام وجود إجراءات قانونية في هذا الصدد، أعلموه بأنه يوجد حكم في القانون ينص على "رد الاعتبار للأشخاص الذين يحاكمون أو يدانون بطريقة غير قانونية".

٤٧- وفي اجتماع عقده المقرر الخاص مع النائب الأول لرئيس إدارة الأمن الوطني، السيد علي الأول، أحيط المقرر الخاص علما بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان تجري في شكل عمليات اختطاف وتعذيب غير أنها غالبا ما تحدث في المناطق التي لا تزال غير خاضعة لسيطرة السلطات في كابول. ويجري اتخاذ الخطوات اللازمة لتوفير حماية أفضل لمنع انتهاكات حقوق الانسان. وأحيط المقرر الخاص علما بأن الجهود التي تبذلها منظمات مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة العفو الدولية وغيرهما من المنظمات غير الحكومية تحظى بدعم كامل. وجرت أيضا مناقشة مسألتي الاتجار بالمخدرات وزراعة الأفيون وقيل أن السلطات في كابول ملتزمة بوقف ومنع زراعة الأفيون تماما.

٤٨- وتم كذلك تناول مسألة المحافظة على تراث أفغانستان الثقافي. وذكر في هذا الصدد أنه توجد ثمة حاجة ماسة إلى تجديد الأعمال الفنية والواجهات التي أصابها التلف وتأمين استعادة الأشياء المنهوبة من الأشخاص الذين حصلوا عليها بطرق غير مشروعة والتي يمكن اعتبارها جزءا من التراث الوطني.

٤٩- وفي اجتماع مع رئيس المحكمة العليا، رئيس القضاة بالنيابة، القاضي مراد، ناقش المقرر الخاص نظام الدعاوى المدنية والجنائية. ومن بين المواضيع التي جرت مناقشاتها وضع نظام للمساعدة القانونية والتمثيل القانوني للأطفال.

٥٠- وفي مناقشات لاحقة بشأن حماية الحقوق، قدم موظفون من مكتب الرئيس بيانا مفصلا عن مختلف الإدارات التي تعالج المسائل المتعلقة بالجنسية، وبصياغة مشاريع مراسيم وقوانين، وبالشكاوى وبقضايا الاستئناف المرفوعة من الأطراف المتضررة. وذكروا للمقرر الخاص أن احترام حقوق الإنسان يحظى باهتمام خاص، ولا سيما حرية التعبير: فلا توجد أية رقابة مفروضة أو مسموح بها. وحقوق الملكية الخاصة باللاجئين تحظى بالحماية بموجب مرسوم خاص يسانده الرئيس رباني. وتمت إعادة الممتلكات التي صودرت في ظل النظم السابقة إلى أصحابها وحصلت ما بين ٠٠٠ ٤٠ و٠٠٠ ٥٠ أسرة على تعويضات عن انتهاكات لحقوقها. وأنشئت لجنة خاصة لتقدير الأضرار. بيد أنه نظرا لنقص الأموال، لا يمكن منح كل أسرة في حاجة شديدة إلى التعويض أكثر من ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٥١- وبعد ذلك اجتمع المقرر الخاص بأسر اللاجئين العائدين. ومن بين الأسر التي أجري معها مقابلات الأسر التي تركت أفغانستان والأسر التي شردت داخليا والأسر التي عاشت سابقا في ضاحية لكابول دمرتها القنابل والصواريخ. وعانى جميع الذين أجريت معهم مقابلات معاناة شديدة بسبب قتل واختطاف أسرهم وتشتتهم وانقطاع صلاتهم بأفراد أسرهم التي تعيش في حالة مالية تبعث على اليأس مما جعلها تعيش حياة كفاف يومي مقلقة. ومن الأمثلة على ذلك الطفل المريض الذي لم تتمكن أمه من علاجه لأنها لا تملك أجر الطبيب. وفي زيارة إلى شقة ذات ثلاث غرف، لوحظ أنها تستخدم لإيواء أربع أسر، يتراوح عدد أفراد كل منها بين ستة وتسعة أشخاص. ويوضع إيجارها المتواضع جانبا ليدفع إلى صاحب الشقة عند عودته النهائية، وعقود الإيجار تغطي فترة قصيرة جدا حتى يتمكن مالك الشقة من استعادتها لدى عودته دون أن ينتظر طويلا.

٥٢- وشهد المقرر الخاص مدى الدمار والتخريب اللذين أصابا مدينة كابول. وأصبح من غير الممكن في حالات كثيرة، إصلاح الهياكل المدمرة بحيث أن الحل الوحيد لذلك هو إعادة بنائها من جديد.

٥٣- ولقد تبين للمقرر الخاص في زيارته الأولى وجود تدفق متواصل من اللاجئين على كابول. وغدت مصالح تجارية تفتح من جديد اسبوعيا، وبدأت الحياة تعود إلى طبيعتها. واجتمع المقرر الخاص بأسر كثيرة عادت مؤخرا وقامت بترميم منازلها التي كانت قد دمرت أثناء الحرب. وفتحت المدارس من جديد وعاد إليها الأطفال بمن فيهم الفتيات. بيد أنه تسبب القتال الذي تجدد في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٥ في ردود فعل عكسية على السكان المدنيين المقيمين أساساً في الأجزاء الجنوبية والغربية من مدينة كابول.

٥٤- وأتيحت للمقرر الخاص في آب/أغسطس ١٩٩٥ فرصة الاجتماع مع فريق لإزالة الألغام قدم له بيانا تفصيليا عن أنشطته. ولاحظ أن التدريب الذي أعطي قبل الاضطلاع بهذه المهمة الصعبة لم يوفر قط الحماية الكاملة من المخاطر المتصلة بمثل هذا العمل؛ فقد أصيب أحد أفراد الفريق بجروح خطيرة في وجهه في وقت مبكر من ذلك اليوم وتم إرساله إلى المستشفى التابع للجنة الصليب الأحمر الدولية للعلاج. وقدم فريق إزالة الألغام بياناً تفصيلياً آخر للمقرر الخاص خلال زيارته الثانية جاء به أن الألغام الأرضية توجد في ٢٧ مقاطعة من المقاطعات الأفغانية التي تبلغ ٢٩ مقاطعة، وأنها منتشرة على مساحة تزيد على ٤٨٨,٩ كيلومترا مربعاً، وأن ٩٠ في المائة من المساحة المتأثرة بالألغام الأرضية من الأراضي الزراعية أو المراعي أو الأراضي المجاورة لشبكات الري. وهناك ما بين ٢٠ و٢٥ مصاباً يومياً بسبب هذه الألغام، و٨٢ في المائة منهم من المدنيين.

٥٥- وأجرى المقرر الخاص في كلتا الزيارتين لقاءات مع مجموعة كبيرة من المحامين الأعضاء في نقابة المحامين في أفغانستان وقدم له هؤلاء المحامين معلومات تفصيلية عن أنشطة النقابة التي منها تقديم المساعدة القانونية بالمجان في القضايا المتعلقة باسترداد الحوانيت والمساكن، والعودة إلى العمل السابق، والنفقة، واسترداد القروض، وحقوق المحكوم عليهم نظير جرائم جنائية. وتناولت النقابة أيضاً قضية امرأة أوكرانية تزوجت من أفغاني وغادرت البلد فقامت ببيع ممتلكاتها وأرسلت إليها المبلغ المتحصل من البيع.

٥٦- وفي اجتماع مع ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، تمكن المقرر الخاص من الحصول على بصيرة نافذة للعمل الإنساني الضخم الذي تضطلع به المنظمة. وأبلغ المقرر الخاص أن لجنة الصليب الأحمر الدولية، تعمل في جو تسوده الثقة المتبادلة.

باء - جلال أباد

٥٧- استمع المقرر الخاص إلى عرض مفصل من الدكتور أمين الحق، عن كيفية سير مجلس الشورى في مناخ من السلم، بمشاركة ممثلين من جميع الأحزاب السياسية. وقد أنشئ مجلس الشورى عقب إعلان الثورة الإسلامية. وذكر الدكتور أمين الحق أن هناك أربع مدارس ثانوية للبنات وأن كلية الطب بالجامعة تضم ٢٠٠ طالبة؛ وأن هناك أيضا طبيبات في مستشفيات جلال آباد. كما أن هناك ما يتراوح بين ٠٠٠ ٣٠٠ و٠٠٠ ٤٠٠ مشرد داخلي في خمسة مخيمات في جلال آباد.

٥٨- وأجرى المقرر الخاص تبادلا للآراء مع نائب حاكم نانغارهار الدكتور محمد عصيف، والدكتور فيصل أحمد إبراهيمي رئيس جامعة جلال آباد، والسيد مولوي عبد الرشيد، رئيس شؤون الإعلام والثقافة، وجرى خلال هذا الاجتماع تبادل للآراء، واستمع المقرر الخاص إلى عرض مفصل عن حالة المرأة. وأبلغ أن حوالي ٢٠ في المائة من طلاب كليتي الزراعة والهندسة و٥٠ في المائة من طلاب كلية الطب من النساء، وذلك

بسبب إعطائهن سبلا وفرصا متكافئة للوصول إلى التعليم. وأن هناك استقرارا نسبيا في البلد ولكن لا تزال توجد صعوبات كثيرة بسبب عدم وجود سلطة مركزية. وخلال السنوات الثلاث والنصف الماضية كانت الإدارة في المنطقة مستقلة. وستصبح عودة المشردين داخليا إلى منازلهم أكثر سرعة ويسرا حالما تصبح الحالة مستقرة في البلد. وعزي الأوضاع السلمية السائدة في جلال أباد إلى وجود مجلس للشورى يضم ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية التسعة. ويتخذ مجلس الشورى قراراته باسم الشعب ويسعى جاهدا للحفاظ على السلم والحياد دون أن يدعم حزبا سياسيا معينا.

٥٩- وأتيحت للمقرر الخاص فرصة لزيارة سجن في جلال أباد التقى خلالها بمأمور السجن. ولا يوجد في السجن سجناء سياسيون. إلا أن هناك بين السجناء صبيا يافعا اضطر إلى البقاء مع والده الذي حوكم بتهمة القتل ولا يزال بانتظار صدور الحكم، وذلك بسبب عدم وجود أي شخص آخر يرعاه. والظروف السائدة في السجن صعبة سيما وأنه لا يقدم طعام إلى السجناء، (فتلك المسؤولية تقع على عاتق أقرباء السجناء الذين يحضرون الطعام اليهم مرة واحدة في الأسبوع، أما من ليس له أقرباء، فعليه أن يقدم التماسا بذلك إلى مجلس الشورى أو يعتمد على نزلاء السجن الآخرين). ويعيش السجناء في زنزانات جماعية ويستمعون إلى دروس حول العبادات الإسلامية. وثمة حاجة كبيرة لدعم مالي، ولهذا وجه مأمور السجن نداء قويا، لتوفير برامج عديدة للسجناء بضمنها برامج تدريبية مهنية. وقدمت لجنة الصليب الأحمر الدولية مؤخرا عددا ضئيلا من الأسِرَّة.

٦٠- وأجريت زيارة لمخيم للمشردين على مشارف جلال آباد. واشتكى أفراد المخيم من تخفيض حصص إعاشتهم والوقف الوشيك لجميع الحصص الغذائية. وهم كارهون للعودة إلى كابول. وأعربوا عن رغبتهم في البقاء حيث يوجدون إن استطاعوا الحصول على عمل دائم.

جيم - مزار الشريف

٦١- خلال زيارته إلى مزار الشريف، في الجزء الشمالي من أفغانستان الواقع تحت سلطة الجنرال دستم، حضر جمع غفير من المحامين والقضاة وغيرهم من المسؤولين في النظام القضائي. وكان بين هؤلاء ثلاث قاضيات. ونوقشت خلال الاجتماع الطريقة التي يعمل بها النظام القضائي وإقامة العدل في المنطقة. وأن ذلك إنما يستند إلى الشريعة الإسلامية، فضلا عن المعايير والقواعد الدولية. والمساعدة القانونية متاحة للدفاع عمن لا يستطيع توكيل محام، ولكن لم تنشأ بعد حالة من هذا النوع. ولا يوجد قيد الاحتجاز سوى السجناء الذين ارتكبوا جرائم. ولا يقدم أسرى الحرب للمحاكمة عادة وإنما يحتجزون لغرض مبادلتهم في المستقبل. ويجري التحقيق حاليا في قضايا أربعة مجرمين محتجزين بتهمة الاتجار بالمخدرات. فإنتاج المخدرات محظور في هذه المنطقة، ولم يبلَّغ عن أي حالة اتجار بالأسلحة.

٦٢- واجتمع المقرر الخاص كذلك بقائد حصن الشرطة في محافظة بلخ، وبالمسؤولين الآخرين في الحصن. وأجرى مباحثات مع المسؤولين في إدارة الأمن الوطني للمحافظات الشمالية. ونوقشت خلال الاجتماع مسألة الاتجار بالمخدرات والطرق المستخدمة للحد منه. وأشير إلى أن بالإمكان إنتاج كمية كبيرة من المخدرات من قطعة صغيرة من الأرض. وعرض على أنظار المقرر الخاص في نهاية الاجتماع على ثمانين كيلوغراما من المخدرات المصادرة.

٦٣- ونوقشت حالة الأشخاص الموجودين بالمخيمات. وأبلغ المقرر الخاص أنه جرى مؤخرا تبادل ٢٠ من أسرى الحرب. وهناك أربعون أسير حرب باقون في مزار الشريف وحوالي ٢٥٠ أسيرا في مناطق أخرى.

٦٤- وطبقا للمعلومات الواردة من السيد عبد العزيز جلال، رئيس شؤون اللاجئين في المحافظات الشمالية، ومن الحاج فضل الله أنصاري، رئيس إدارة التعليم في المحافظات الشمالية، هناك ثلاثة مخيمات للاجئين في المنطقة. وأحدها يضم اللاجئين الطاجيك، والآخر يأوي المشردين من كابول، والثالث يضم العائدين إلى الوطن من جمهورية إيران الإسلامية. وقيل بأن اللاجئين القادمين من جمهورية إيران الإسلامية أعيدوا إلى وطنهم بالقوة.

٦٥- وما زالت موجات اللاجئين تتدفق بشكل متواصل. وهناك حاجة ماسة لمساعدة العائدين الذين لا مأوى لهم. إذ لا سبيل لهم للحصول على مياه نقية ولا يملكون وسيلة لإعالة أنفسهم. وتدهورت حالتهم إلى حد اضطرارهم في أغلب الأحيان إلى بيع بعض حاجياتهم القليلة. واستطاع خمسة من أعضاء لجنة المشردين من كابول الاجتماع مع المقرر الخاص.

٦٦- ولا تتوافر للاجئين في هذه المنطقة سوى مدرستين ابتدائيتين. والمعلمون أنفسهم هم لاجئون ويعملون في إطار برنامج الغذاء مقابل العمل الذي بدأ مؤخرا. والمساعدة الوحيدة التي استطاعت السلطات من المحافظات الشمالية تقديمها تتعلق بالمنهاج الدراسي والإرشاد المدرسي.

٦٧- وعقد اجتماع مفيد جدا أيضا مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان الناشطة في المنطقة. ويتمثل شاغلها الرئيسي في العمل من أجل تحقيق وقف إطلاق النار وإحلال السلام في البلد. ورغم تركز المباحثات حول حقوق الإنسان، لم تثار أي قضايا محددة لانتهاكات حقوق الإنسان.

دال - حيرات

٦٨- لم يتمكن المقرر الخاص من إجراء أي لقاء مع مجلس شورى الطالبان لدى زيارته لحيرات حيث صادفت زيارته بداية شهر رمضان. ولم تناسبه المواعيد البديلة التي عرضها عليه مجلس الشورى لانتهاء الموعد المقرر للزيارة. بيد أنه كانت اللقاءات التي أجراها مع وكالة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المختلفة مفيدة جداً للإلمام بموقف المدنيين في حيرات. وأجرى المقرر الخاص لقاءات أيضاً مع أفراد كانوا مباشرة ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان.

٦٩- وبناء على المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص، كانت مدارس الفتيات مغلقة بناء على تعليمات صادرة من ممثلي مجلس شورى الطالبان. ومن المتوقع أن يعاد فتح المدارس الابتدائية بعد الفراغ من مناقشة مسألة دور المرأة وتعليمها. ويجري أيضاً تعديل المناهج التعليمية لجميع المدارس لتحويلها من مناهج علمانية إلى مناهج شرعية. ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن أغلبية المعلمين بالمدارس في حيرات ولا سيما في المدارس الابتدائية من النساء وأن تعليم البنين قد تأثر كثيراً نتيجة لذلك. وعلم المقرر الخاص أيضاً أن النساء في حيرات من أكثر النساء علماً وثقافة في أفغانستان وأنهن لن يقبلن تقييد وصولهن إلى التعليم بسهولة.

٧٠- وعلم المقرر الخاص أن النشاط الاجرامي، بما في ذلك اختطاف الفتيات والاغتصاب والزواج القسري لصغار الفتيات من القادة المحليين قد توقف منذ وجود الطالبان بالسلطة. بيد أنه من الواجب على النساء الالتزام بالبردة ولا يجوز لهن الانتقال بغير محرم من أقاربهن الرجال. وتؤثر هذه القواعد تأثيراً ضاراً على الأرامل وأطفالهن الصغار لعدم قدرتهن على قضاء حاجاتهن حتى ولو كان الأمر يتعلق بشراء الطعام. ويبدو أن حالة المرأة قد ساءت كثيراً لعدم قدرتها على العمل وعدم ذهاب الفتيات إلى المدارس منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥.

٧١- وقام المقرر الخاص بزيارة مخيم كاتشارغري للاجئين، وكان به عندئذ ١٧٣ أسرة ونحو ١ ٠٠٠ شخص. ويعتبر هذا المخيم موقفاً مؤقتاً للاجئين العائدين أساساً من ايران حيث يقيمون به أسبوعاً تقريباً قبل ترحيلهم إلى مواطنهم الأصلية في أفغانستان. وبلغ مجموع العائدين الذين توقفوا في هذا المخيم نحو ٤٤٥ ٤ أسرة تضم ٦٥٧ ٢٢ شخصاً. وكان عدد كبير من هؤلاء الأشخاص يعيش في ايران زهاء ١٠ أو ١٥ عاماً. وذكر بعضهم أنهم تعرضوا لسوء المعاملة ولمصادرة ممتلكاتهم وأن هذا هو الذي حملهم على العودة إلى أفغانستان.

هاء - قندهار

٧٢- عقد المقرر الخاص مشاورات مع الملا عباس، ممثل مجلس شورى الطالبان في قندهار. وأخطر مجلس الشورى المقرر الخاص قبل وصوله إلى قندهار بعدم استعداده لاستقبال مساعدته وهي موظفة بمركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. واسترعى المقرر الخاص نظر ممثلي شورى الطالبان أثناء المناقشات إلى توقيع أفغانستان على عدد كبير من الصكوك الدولية ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبأنه يتعين على السلطات الأفغانية نتيجة لذلك الامتثال للأحكام الواردة بها وبأنها ستكون عرضة للمساءلة في حالة عدم الامتثال لها. وحث المقرر الخاص المسؤولين بمجلس شورى الطالبان على مناقشة هذه المسائل مع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى حل لمثل هذه المسائل.

٧٣- وبناء على المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص، كانت جميع مدارس الفتيات في قندهار مغلقة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ونظراً لكون أغلبية المدرسين بالمدارس الابتدائية من النساء فلقد كانت مدارس البنين مغلقة أيضاً ولكنها فُتحت بعد ذلك بصفوف تضم أعداداً كبيرة من التلاميذ. ويتعين على جميع النساء ارتداء الحجاب خارج منازلهن. ولا يجوز لهن العمل، وحرية انتقالهن محدودة للغاية. ولا يجوز لهن الخروج بغير مِحرِم من أقاربهن من الرجال، ويؤدي هذا إلى صعوبات كبيرة لبعضهن، لا سيما للأرامل وأطفالهن، في حالة عدم وجود محارم من الرجال. وأعرب المقرر الخاص لممثل مجلس شورى الطالبان عن قلقه فيما يتعلق بحالة النساء.

٧٤- وبناء على المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص، تُستثنى حالة خدمات الرعاية الصحية من هذه القاعدة العامة. فهناك حالياً ٢٥ امرأة قيد التدريب على التمريض بموجب برنامج يمنحهن نظير ذلك ٣,٥ كيلوغرام من القمح يومياً بدلاً من المقرر العادي. وترى النساء علاوة على ذلك أنه ينبغي السماح لهن بالعمل لدعم دخل الأسرة ولتحمل جزء من المسؤولية في حالة عدم قدرة أزواجهن على العمل. وتفيد التقارير بأن رجال الأسرة لا يمانعون في عمل النساء إذا سمحت سلطات الطالبان بذلك. وكانت النساء يعملن في الماضي في المصانع والتدريس والوظائف الحكومية والطب والتمريض.

٧٥- وعلم المقرر الخاص بأن كلية الطب التي أُنشئت للفتيات فقط منذ بضع شهور أغلقت أبوابها بعد تولي الطالبان للسلطة لعدم وجود مدرسين من غير الرجال لها. وعلم المقرر الخاص أيضاً في المناقشات التي أجراها مع مصادر مختلفة أن حالة الأمن في قندهار قد تحسنت كثيراً وأنه حدث انخفاض كبير في الأنشطة الإجرامية مثل السرقة وهتك العرض والسطو المسلح والنهب. وطلبت السلطات من المواطنين تسليم أسحلتهم وأُعيدت الممتلكات التي صودرت من قبل إلى أصحابها.

٧٦- وعلم المقرر الخاص أن اليونيسيف أوقفت في قندهار وحيرات جميع أنشطة المعونة والمساعدة في المناطق التي تحول الممارسات التمييزية ضد الفتيات والنساء دون التحاقهن بالتعليم. ومن المفهوم أن أنشطة اليونيسيف ستعود إلى حالتها الطبيعية بمجرد توقف الأنشطة التمييزية ضد الفتيات والنساء. وتواصل اليونيسيف تنفيذ برامجها العادية في المناطق التي تخضع للطالبان والتي لا يوجد بها مثل هذا التمييز.

رابعاً - باكستان

ألف - اسلام أباد

٧٧- لدى وصول المقرر الخاص إلى اسلام أباد، قدمت له وكالات الأمم المتحدة المختلفة بياناً تفصيلياً عن الوضع الراهن للسكان المدنيين في أفغانستان وللاجئين في بشاور وفي أماكن أخرى، فضلاً عن المساعدة الإنسانية التي تقدمها لهم.

٧٨- وأجرى المقرر الخاص خلال الزيارتين مناقشات في اسلام أباد مع سردار خالد، أمين رئاسة الوزراء والمناطق الحدودية، ومع مفوض اللاجئين في بشاور. وأجرى المقرر الخاص أيضاً مشاورات مع الممثلين الدبلوماسيين لبعض البلدان العاملين في اسلام أباد وتبادل الرأي معهم فيما يتعلق بحالة اللاجئين الأفغان الموجودين حالياً في بلدانهم.

٧٩- ووردت في آب/أغسطس ١٩٩٥ معلومات من مجموعة من النساء الأفغانيات في اسلام أباد، وكانت من بين المواضيع التي أشارت إليها هذه المعلومات العنف الذي يُرتكب ضد النساء الأفغانيات، ومركزهن، ومسألة المرافق التعليمية المتاحة لهن.

باء - بشاور

٨٠- أجرى المقرر الخاص مشاورات تفصيلية مع أعضاء نقابة المؤلفين للدفاع عن حرية أفغانستان، ومجلس التفاهم والاتحاد الوطني في أفغانستان، ومركز التعاون من أجل أفغانستان. وأجرى مناقشات مثمرة بوجه خاص مع أعضاء هيئة التنسيق بين الوكالات للإغاثة في أفغانستان بشأن احترام التراث الأثري لأفغانستان.

٨١- وعقد المقرر الخاص أيضاً عدة لقاءات مع مجموعة من الأفغانيات المؤهلات تأهيلاً عالياً وهن يناشدن المجتمع الدولي بشدة، من خلاله، على التدخل بحزم لاقناع الفصائل المتنازعة في أفغانستان بحل خلافاتها السياسية بالطرق السلمية وبالمفاوضات وبوقف جميع الأعمال العدوانية دون أدنى تأخير.

٨٢- وقام المقرر الخاص خلال رحلته الثانية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بزيارة مخيم ناصر باخ للاجئين في بشاور الذي استقبل مؤخراً أعداداً كبيرة من اللاجئين. وأجرى المقرر الخاص أولاً لقاء مع المسنين والنساء الذين أبلغوه بالصعوبات التي يواجهونها وبقيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي بتخفيض معونتهما تخفيضاً حاداً. وكان من بين هؤلاء اللاجئين علماء حائزين على درجات علمية رفيعة التمسوا من المقرر الخاص التوسط لدى الجهات المعنية لتقديم يد العون لهم. وكان المقرر الخاص قد زار خلال رحلته الأولى مخيم كاشا كرشي الأقدم عهداً للاجئين حيث أجرى لقاءات مع رؤساء المخيم.

٨٣- وأتيحت للمقرر الخاص أثناء زيارته الأولى فرصة لزيارة مستوصف الأم والطفل الذي ترعاه السيدة فاتنة غيلاني، وجميع موظفيه، من النساء. واستطاع المقرر الخاص أيضاً الحصول على فكرة عن العمل الذي تقوم به مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية تابعة لمنظمة هيئة التنسيق بين الوكالات للإغاثة في أفغانستان.

٨٤- وعقد المقرر الخاص اجتماعا قيما مع المفكرين الأفغانيين. ووصفوا له كثيرا من الانتهاكات وعمليات القتل التي جرت في السنوات الماضية. وأعربوا له أيضا عن رغبتهم العميقة في إقرار السلام في ربوع أفغانستان.

انتهاكات حقوق الإنسان

٨٥- بناء على المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص، قُتل السيد عبد الحكيم قطوازي، من أعيان المجتمع الأفغاني والعضو في مجلس التفاهم والوحدة الوطنية لأفغانستان في بشاور، رمياً بالرصاص لدى شروعه في الدخول إلى مقر المجلس. وقُتل وكيل وزير محمد، من زعماء القبائل الأفغانية، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في حياة أباد في بشاور رمياً بالرصاص أيضاً. وقتل أربعة من الأشخاص المسلحين سيدتين أفغانيتين هما الدكتورة ناهد عصمت التي كانت تدير عيادة خاصة في مخيم جالوزاي للاجئين ومساعدتها الممرضة راضية شفيق. وتُعزى جميع عمليات القتل المذكورة إلى أسباب سياسية.

خامساً - النتائج والتوصيات

ألف - الأسباب الخاصة للقلق

٨٦- إلى حين استيفاء هذا التقرير، كانت الفتيات لا يزلن محرومات من إمكانية الذهاب إلى المدرسة وكانت مدارس الفتيات لا تزال مغلقة.

٨٧- وبناء على المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص، طلبت سلطات الطالبان في رسالة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية وكذلك إلى وكالات الأمم المتحدة المعنية بالمساعدة الإنسانية والتعليمية وغير ذلك من البرامج في أفغانستان عدم تشغيل النساء.

٨٨- وتفيد المعلومات أيضاً بأنه قُطعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ علناً اليد اليمنى والقدم اليسرى لشخصين في مقاطعة غازني بعد ادانتهما في جريمة السرقة أمام محكمة الطالبان الشرعية.

٨٩- وتفيد المعلومات كذلك بتنفيذ أحكام بالإعدام علناً في جلال أباد وكوست بناء على أحكام صادرة من محكمة الطالبان الشرعية. ولم يتبين للمقرر الخاص مدى كفالة الأصول الواجبة للقانون طبقاً للقواعد المقبولة للقانون الدولي ومدى استيفاء قضاة المحاكم التي أصدرت هذه الأحكام للمستويات اللازمة والمقبولة طبقاً للقانون الدولي. ولا يوجد نظام موحد للقضاء في أفغانستان، وتطبق كل منطقة نظاماً قانونياً مختلفا.

باء - النتائج

٩٠- خلال زيارتيه القصيرتين إلى أفغانستان وباكستان، عقد المقرر الخاص اجتماعات ومقابلات مع ٢٠٠ شخص تقريبا من زعماء سياسيين، ومفكرين بارزين إلى عائلات عادية كانوا يقيمون في مراكز لاجئين من بينهم أولئك الذين عادوا من مخيمات اللاجئين التي تديرها حكومة باكستان. واستنادا إلى الحقائق التي تم جمعها والانطباعات المكتسبة من هذه الأنشطة، تمكن المقرر الخاص من الخروج بنتائج أولية بشأن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان.

٩١- ويرغب المقرر الخاص في الإشارة إلى الأمنية الطاغية في السلام الذي يتطلع اليه الشعب الأفغاني عامة ويتفق معه ومع الزعماء السياسيين كل الاتفاق في أن السلام مسألة لا غنى عنها لأي خطة لإنعاش المجتمع الأفغاني.

٩٢- ورغم بعض الاضطرابات المتفرقة، فإن السلام يكتسب بالتدريج تأييدا في كابول ومناطق أخرى تسيطر عليها السلطات المحلية. وفي منطقة كابول على وجه التحديد، شوهد بعض الناس وقد أعادوا بناء منازلهم في إطار ما يبذلونه من جهود لتعمير مجتمعهم الممزق. كما شهد المقرر الخاص المؤسسات التعليمية تستأنف أنشطتها والطلبة يعودون إلى مدارسهم.

٩٣- ويرغب المقرر الخاص في أن يسجل تقديره الخاص لأنشطة هيئات الأمم المتحدة مثل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية لأفغانستان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمات عديدة أخرى مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، ولجنة أوكسفورد للإغاثة من المجاعة، وتعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان، وهيئة التنسيق بين الوكالات للإغاثة في أفغانستان التي توجه نشاطها نحو تعزيز المبادرات المحلية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار وتحسين أحوال المعيشة. وتسهم هذه الجهود، بتوفيرها لوسائل وحوافز الإنعاش على الصعيد المحلي، في تكوين هياكل تسهل بناء السلام النهائي.

٩٤- بيد أنه حال استئناف الأعمال العدوانية مرة أخرى دون العودة إلى الحياة الطبيعية. وتستمر المعاناة الإنسانية الجسيمة في شكل أعمال التقتيل، وحالات الاختفاء وفرض أحوال تسبب دمارا ماديا، مما يحرم الناس من حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الحياة؛ والحق في عدم التعرض للتعذيب، والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة.

٩٥- ويشكل وجود الألغام الأرضية المتناثرة على نطاق واسع، وخاصة في المناطق السكنية، خطرا داهما وجسيما للحق في الحياة. وقد أرغم بعض العائدين على العودة إلى مخيمات اللاجئين بسبب الخوف من الألغام الأرضية. وقد قدمت منظمات الإنقاذ الإنسانية الدولية سيلا من الموارد للعلاج الطبي وعلاج إعادة تأهيل المصابين والمعوقين بسبب الألغام الأرضية.

٩٦- وتشكل انتهاكات قواعد الحرب وتجاهل القواعد الإنسانية الدولية بما في ذلك القسوة المقترفة ضد المدنيين عقبة حقيقية أمام كفالة الحق في الحياة والحق في الخلاص من المعاملة اللاإنسانية.

٩٧- ويشكل عدم وجود حكومة مركزية صعوبة جسيمة وتعقدا بالغا في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان على نحو ما تتطلبه قواعد القانون الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالسلطات في كابول. ولذلك يلزم التأكيد على أهمية المساءلة على مستوى الإدارات الاقليمية التي ينبغي أن تتحمل المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في أراضيها.

٩٨- وانهيار النظام القضائي النزيه يحول دون إقامة العدل ويشكل تحديا لا يمكن التغلب عليه لحق الشعب الأفغاني في اجراء محاكمات نزيهة ويؤثر بصفة خاصة على المحتجزين في السجون.

٩٩- وما تزال إقامة العدل متروكة إلى حد كبير لتقدير السلطات المحلية من خلال نظام للتسويات المحلية يكتسب معان إضافية دينية. والانتقام الشخصي على مستوى العائلات والقبائل ليس نادرا وقد تفاقمت الحالة بفعل الصراع المسلح الذي طال أمده. وقد نما إلى علم المقرر الخاص أن هناك حكما بالإعدام سينفذ في أحد المدانين من مخيم مخصص للمشردين الداخليين ما لم يقبض على أخيه، الذي ارتكب جريمة القتل الخطأ.

١٠٠- وما تزال أحكام الإعدام تصدر وأشارت التقارير إلى حكم بالإعدام نفذ علنا في مدان وفقا للشريعة. كذلك فإن الأحوال التي يعيش في ظلها المسجونون والمدانون سيئة للغاية.

١٠١- وفيما يتعلق بحقوق المرأة، شاهد المقرر الخاص مستوى عاليا للمشاركة النسائية، وخاصة في مجالات الرعاية الطبية والتعليم. بيد أنه على الرغم من مشاركة المرأة في شؤون الإدارة، جزئيا بسبب ضرورات زمن الحرب، فإن تطور الموقف ككل لا يبدو أنه غيَّر إلى حد كبير من نمط تسلط الذكور المتأصل بعمق في النظام المجتمعي المحلي. فلقد منع المجلس المحلي لجلال أباد النساء، في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٤ من العمل في المكاتب إلا في مجالي الصحة والتعليم. ولا يجوز للنساء منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ العمل في بعض المناطق من أفغانستان التي تخضع لسيطرة الطالبان إلا في القطاع الصحي.

١٠٢- وفي حالة تتسم بالحرمان من حقوق الإنسان الأساسية، فثمة حاجة ملحة لضمان الاحتياجات الأساسية للوجود الإنساني. والنزاع المسلح الذي دام أكثر من ١٦ عاما أفضى إلى دمار عام. وهناك نقص هائل في الموارد التي لا غنى عنها لتوفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل المياه النقية، والأغذية والوقاية الصحية.

١٠٣- وبالإضافة إلى مشكلة سوء التغذية بين الأطفال، بمن فيهم الرضع، فإن التوقف العام للخدمات الصحية في البلد كله يجعل العمر المتوقع أقصر على نطاق مخيف. وتساعد عوامل، مثل الحرمان من التعليم وقصور العلاقات الإنسانية المجدية، وسهولة الحصول على الأسلحة المتطورة، وما يقترن بكل ذلك من تجارب قسوة الحرب، في تدمير مجموعة القيم لدى الكثير من الشباب مما يؤدي إلى عدم ثنيهم عن الاشتراك في أنشطة العنف.

١٠٤- ونتيجة للبيئة القاسية السائدة، يتعرض التراث الثقافي للمجتمع الأفغاني للتدمير الغشيم.

جيم - التوصيات

١٠٥- يعرب المقرر الخاص عن قلقه البالغ لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في أفغانستان في أنحاء كثيرة من البلد. ولمنع الإفلات من العقاب، يلزم إنشاء آلية ذات ولاية وطنية لمعاقبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وتعويض الضحايا.

١ - بناء السلام

١٠٦- ينبغي أن تتركز الجهود الدولية على التعجيل بعملية السلام الجارية مع إيلاء الاعتبار اللازم لحق الشعب الأفغاني في تقرير المصير.

١٠٧- وينبغي بذل كافة الجهود، قبل وخلال عملية التوصل إلى حل للسلام الدائم، لكبح العنف وتقليل العداء بين الفصائل المتنافسة وأفراد الجمهور الآتين من خلفيات قبلية، ودينية واجتماعية وثقافية مختلفة.

١٠٨- وينبغي التأكيد على توافق الحق في العقيدة الدينية والحفاظ على المعيشة السلمية.

٢ - المساعدة الإنسانية

١٠٩- من المسلم به عامة أن الدولة التي تتسبب في وجود لاجئين هي المسؤولة أساسا عن إصلاح العواقب الناجمة عن أفعالها. ومع ذلك، شغلت مشكلة اللاجئين في أفغانستان المجتمع الدولي على الدوام. وإيلاء أولوية لزيادة المساعدة الإنسانية بتأييد من جميع الأمم أمر بالغ الأهمية.

١١٠- وينبغي معالجة أوضاع العائدين واللاجئين ككل. كما ينبغي السماح للعائدين من مخيمات اللاجئين بالاحتفاظ بمركز اللاجئ إلى أن يصبحوا قادرين على الحياة في أمان وعلى التمتع بحد أدنى أساسي لمستوى من الحياة في أحوال سلمية. وينبغي تشجيع العائدين على المشاركة في مساعدة اللاجئين في القرارات

المتعلقة بعودتهم إلى الوطن. وينبغي أن يجري على الفور توفير الأغذية، والمأوى والحد الأدنى من المعيشة الأساسية. كما ينبغي إيلاء الأولوية لضمان الحصول على الأغذية والعيش في بيئة آمنة، خالية من المخاطر البدنية. ويتطلب هذا تنفيذا مستمرا لبرنامج إزالة الألغام الأرضية، وتوفير العلاج الطبي، وتحديد مواقع مصادر الموارد المائية المأمونة وتنقية المياه الملوثة.

١١١- ولإبعاد السكان عن المشاركة في أنشطة إجرامية مثل الاتجار بالأسلحة والاتجار بالمخدرات والآثار الثقافية أو زراعة المحاصيل غير المشروعة، يلزم توفير بدائل لهم تمكنهم من إشباع الاحتياجات الأساسية في حياتهم. وسيجعلهم هذا أقل تعرضا للتأثيرات والمناورات الخارجية.

٣ - إعادة بناء المجتمع

١١٢- وكما ينبغي تشجيع العودة الطوعية إلى الوطن، يلزم أيضا بذل الجهود الهادفة إلى تعزيز الأنشطة في داخل المجتمع الأفغاني ضمانا لعدم حدوث هجرة ضخمة للاجئين. وفي هذا الصدد، كانت المشاريع التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامج "العمل على الإنعاش المباشر" للبيئة الاجتماعية الأفغانية إسهاما إيجابيا.

١١٣- والحفاظ على توازن مناسب بين مبادرات الشعب الأفغاني والجهات التي توفر المساعدات الخارجية مسألة لازمة لتصميم أي برنامج إنعاش للمجتمع الأفغاني. وينبغي تشجيع مشاركة وتعاون الشعب الأفغاني ومنظماته مثل نقابة المحامين، والكيانات المحلية من نوع مجلس الشورى وسوى ذلك من الجماعات غير الحكومية تعزيزا لقدرتها على إشباع احتياجاته الخاصة به.

١١٤- ونظرا للكيانات العديدة المشتركة في الأنشطة الإنسانية في أفغانستان والحاجة إلى تجنب الازدواج، ينبغي تشجيع وتعزيز مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية لأفغانستان.

١١٥- وينبغي إنشاء نظام متماسك للإدارة القانونية بغية تقويم هذا التجاهل التام للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان والقواعد الدولية لحقوق الإنسان كما نُص عليها في قواعد القانون الدولي والعدالة الدولية. وفي الأجل الطويل، ينبغي القيام على نطاق واسع بتقديم شكل من أشكال تعليم حقوق الإنسان للموظفين القائمين بتنفيذ القانون وعامة الجمهور وذلك لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

٤ - حماية السكان المستضعفين

١١٦- ينبغي إيلاء أولوية لحماية القطاعات المستضعفة من السكان، مثل قطاعات النساء، والأطفال والمسنين من فظائع الحرب. وينبغي بذل كافة الجهود لحماية الأطفال الذين يشكلون مستقبل المجتمع الأفغاني، من العنف اليومي. وينبغي حظر ممارسة تجنيد وإعداد الأطفال ليصبحوا أشباه محاربين.

١١٧- وينبغي تعبئة المساعدة على نطاق العالم لتقديم رعاية طبية للأمهات والرضع وذلك لإنقاذ الأجيال المقبلة من الشعب الأفغاني.

١١٨- وينبغي تزويد الأطفال بالتعليم الذي يستحقونه. وهناك حاجة عاجلة للمدرسين، والكتب المدرسية وسوى ذلك من المواد والمرافق التعليمية.

١١٩- وينبغي النظر في إنشاء صندوق دولي لتعليم وإنقاذ الأطفال الأفغان.

٥ - حماية الملكية الثقافية

١٢٠- يشكل التراث الثقافي حجر الأساس في الهوية الأفغانية. ويتوقف حق الأجيال المقبلة من الأفغان في التمتع بثقافتهم على إيلاء العناية اللازمة لحماية الثقافة الأصلية. ينبغي بذل الجهود على النطاق الدولي لصون وحماية التراث الثقافي في أفغانستان، أي التراث المشترك الذي ينبغي أن يشمل خاصة متحف كابول، ومآذن ومسجد الجمعة في حيرات. ويناشد المقرر الخاص في هذا الصدد المجتمع الدولي على منع الأفراد من مواصلة التنقيب عن الآثار وعن الاتجار غير المشروع بها مع العملاء الأجانب. وينبغي إيلاء أولوية عليا للتعاون الدولي في هذا الصدد بين البلدان المتجاورة.

- - - - -